

السياسي* وديناميكية المشاعر الجماعية للفيلسوفة البلجيكية شانطال موف¹

ترجمة نور الدين علوش
جامعة المغرب

منذ مدة وأنا أميل في أعمالي إلى طرح مفاده: بأن مجتمعاتنا عاجزة عن طرح المشاكل التي تواجهها بتعبيرات سياسية . فالبحث عن حلول لهذه المشاكل لا يمكن إلا ان تكون ذات طبيعة سياسية محضة وليس ذات طبيعة تقنية. هذا يفترض تعدد في الرؤى للحياة المشتركة وبالتالي هذه الرؤى تحرك الصراع في مجتمعاتنا.

مع نهاية التاريخ يمكن الحديث عن نهاية السياسي. أليست هذه الأطروحة مروجة كثيرا في النظرية السياسية والسوسيولوجيا؟ أليس هذا ما تفترضه الأحزاب السياسية؟ نعلن بان النموذج السياسي الذي يركز على الصراع أصبح نسيا منسيا في مجتمعاتنا، هذه الأخيرة ولجت مرحلة متقدمة من الحداثة المؤسسة على التوافق وعلى نوع من "الراдикаلية الوسطية". فأى مقاومة للإجماع تصنف في إطار تقليدي وغير صحي. وبالتالي يفقد قيمته في الخطاب السياسي والاجتماعي فالأخلاق فرضت نفسها بقوة وأصبحنا نقيس بها العمل

1 السياسي* بمعنى التنظير للسياسة وهو يختلف عن مفهوم السياسية الذي يهتم بالأحزاب والمنظمات السياسية.

الجماعي. فعوض الحديث عن ثنائية اليمين واليسار أصبحنا نتحدث عن الشر والخير.

فمن نتائج هذا التعويض السياسي بالأخلاق هو أن الفضاء العمومي يجد نفسه معوزا بسبب غياب نقاش قوي لبدائل الهيمنة. وهذا ما يفسر قلة تعاطف المواطنين اتجاه المؤسسات الديمقراطية الليبرالية.

وهذا ما نلاحظه من معدلات ضعيفة للمشاركة الشعبية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية وتزايد شعبية الأحزاب الشعبوية اليمينية بسبب هجوماها على المؤسسات.

هناك العديد من الأسباب التي تدفعنا إلى تحليل غياب منظور سياسي حقيقي، بعضها مرتبط بسيطرة النموذج النيو الليبرالي للعولمة ، والبعض الآخر مرتبط بالمكانة المهمة للفر دانية الاستهلاكية في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

من الواضح ان سقوط الشيوعية وغياب النزاعات الايديولوجية التي أطرت المخيال السياسي للقرن العشرين، ساهم في إضعاف المرجعيات السياسية في مجتمعاتنا. فانعدام التباينات بين اليمين واليسار يعتبر السبب الرئيسي في انحراف الفضاء السياسي وتأثيره السلبي على الديمقراطية.

نقد النظرية الديمقراطية الليبرالية

باعتباري فيلسوفة سياسية اهتم كثيرا بالدور الذي تلعبه النظرية في انحراف أي

يجب ان نحترس من القول بان الديمقراطية التشاورية تمثل تقدما، مما لاشك فيه ان الديمقراطية لتشاورية تمثل ما يسمى "التيار الثالث" وخارج التصنيفات التقليدية لليسر واليمين.

فأظن انه هذه المنظورات "ما بعد السياسية" هي من تجعلنا عاجزين عن طرح التساؤلات وتقديم الإجابات والوصول إلى حلول سياسية، فأعمال راولز تذهب في هذا السياق حيث تم تعويض السياسي بمقولات قانونية، فهكذا نجد راولز يعتبر المحكمة العليا ، تمثل المثال الأبرز على ما يسميه "الاستعمال الحر للعقل العمومي". وفي نفس السياق يجعل دووركين من دور القانون المؤول الأكثر نباهة لأخلاقيات السياسة، فحسب دووركين فالمسائل الأساسية للمجموعة السياسية مثل التربية والشغل وحرية التجمع، يمكن معالجتها جيدا من طرف القضاة بشرط تأويلهم للدستور على ضوء مبدأ المساواة السياسية.

هذا لا يسمح لهامش كبير من النقاش في الفضاء السياسي.

فالمقاربة البراغماتية التي قدمها رورتي ، حتى ولو قدمت نقدا لادعا للمقاربة العقلانية، فلن تشكل البديل المطلوب، وحتى رورتي يصل إلى مفهوم الإجماع. صحيح ان هذا الأخير غير مرتبط بالحجاج العقلاني، لكن رورتي يعتبر أن الإجماع وإزالة الصراع يمكن فيها الاعتماد

تصور لعالم سياسي محض، منذ سنوات تم تعويض الفهم الكلاسيكي للديمقراطية التي في الحقيقة تمثل مختلف المصالح؛ ببراد يغم الديمقراطية التشاورية، فمبدأها هو ان الأسئلة السياسية ذات طابع أخلاقي وبالتالي من المحتمل ان تعالج بطريقة عقلانية. حسب هذا التصور فالهدف من المجتمع الديمقراطي هو الوصول إلى إجماع عقلائي، بإتباعنا الإجراءات التشاورية يمكننا أن نصل إلى قرارات منصفة تأخذ بعين الاعتبار كل المصالح. كل من يشكك في هذا الأمر ويعتبر ان السياسي هو مجال يسوده الخلاف؛ يعتبرونه مهدد للديمقراطية. كما يؤكد ذلك هابرماس في كتابه "جوابا على المشاركين في الندوة" إذا كانت أسئلة العدالة لا يمكنها تجاوز التأويل الذاتي الأخلاقي لمختلف أشكال الحياة، وإذا كانت صراعات الحياة وتعارض القيم تثير نقاش القضايا الإشكالية :إذن يمكننا ان نصل في تحليلنا الأخير إلى مقاربة كارل شميت لمفهوم السياسة."

فالاتجاه الذي يخلط بين السياسة والأخلاق ويتجه نحو المعنى العقلاني والعالمي، يمنع ظهور الاختلاف الذي لا يفارق السياسة إطلاقا. مما يجعلها تعوض السياسي بمقولات قانونية وأخلاقية معتبرة من شأنها ان تمكننا من الوصول إلى قرارات منصفة، فهناك رابط قوي بين هذه النوع من الديمقراطية وتراجع مفهوم السياسي. لهذا

ان تكون للبرالية غير قادرة على فهم السياسي ,مادمت العقلانية تستلزم نفي الصراع. فالبرالية مفروض عليها القيام بعملية النفي :لأننا بلفتنا الاهتمام بحالة اتخاذ القرار لا يمكن تفاديها, حيث يشير الصراع إلى استحالة الإجماع العقلاني. فنفي الصراع هو ما يمنح النظرية البرالية من توجيه الديمقراطية التوجه الصحيح.

فالبعد الصراعي للسياسي لا يمكن ان يندثر, بمجرد اننا ننكر وجوده. فتمني البرالية زوال هذا البعد لن يؤدي إلا إلى الضعف, فهذا العجز واضح أكثر حينما تكون البرالية في مواجهة ظهور تيارت صراعية التي عليها الانتماء إلى زمن كامل قبل ان ينجح العقل في مراقبة المشاعر الجماعية المسماة تقليدية. وهذا ما يجعلني قابل لفهم صعوبات أمام ظاهرة الشعبوية لليمين في أوروبا. اذن علينا ان نسمع لشميت حينما يؤكد " ان لا يمكننا فهم الظاهرة السياسية بتجاهل هذا الاحتمال الملموس للمجموعات السياسية بين الأصدقاء والأعداء مهما كانت إسقاطاته على الحكم الميال حول السياسية من وجهة نظر دينية , أخلاقية , جمالية أو اقتصادية .(شميت ن م ص 75-76).

فهذا الحدس الأساسي أظن بان شमित على حق حينما يقول: بان السياسة لصيقة بالصراع في المجتمعات البشرية. من هنا يجب أن ننطلق في تأملات حول أهداف السياسة

على الإقناع و" التربية الوجدانية". في الحقيقة يمكن القول بان الوضعية الحالية تكمل الاتجاه المسجل حسب كارل شमित في داخل البرالية: إفراغ مفهوم السياسي وتعويضه بمقولات قانونية واقتصادية أو أخلاقية. اعرف ما يمكن ان يظهر كتناقض وبل انحراف ,توظيف نظرية راولز باعتباره خصما سياسيا لدودا في علاج نقائص المنظرين الليبراليين. مع ذلك أظن أننا نأخذ دائما الانتقادات القوية أكثر من عبارات المديح .

ما يثيرنا في مقارنة شमित هو تركيزها على العيب الأساسي للبرالية: عدم قدرتها على فهم خصوصية السياسي . في هذا السياق يكتب " التفكير الليبرالي يقصي أو يتجاهل كلية بطريقة منهجية, الدولة والسياسة للتحرك في فضائين غير متجانسين: الاقتصاد والأخلاق,, الروح والأعمال, الثقافة والثراء .

فهذا العيب النقدي اتجاه الدولة والسياسة يفسر بكل وضوح عن طريق مبادئ نظام يفرض ان كل فرد يبقى (كتاب مفهوم السياسي).

بإيجاز الفر دانية التي يحتضنها الفكر الليبرالي تجعله غير قادر على فهم تكون الهويات الجمعية. اذ ان السياسي يهتم كثيرا بهذه الهويات الجمعية أي ال"نحن" مقابل ال"هم". فالسياسي لصيق بالصراع والنزاع باختلافه الخاص كما قال راولز يكمن في التمييز بين العدو والصديق. ليس من المدهش

الديمقراطية، لم يطور قط شमित حدوسه على المستوى النظري، وهذا ما سأحاول فعله بتوظيف مختلف التيارات الفلسفية المعاصرة في مقاربة نقدية صارمة.

فهذا النقد يشير إلى كيف أن الليبرالية تفترض منطقاً يعتمد على تصور الكائن كحضور وبالتالي تنظر إلى الموضوعية باعتبارها ملازمة للأشياء نفسها. لهذا السبب فهي غير قادرة على فهم صيرورة تدمير الهويات السياسية، فالليبرالية غير قادرة على فهم أن الهويات في بنائها تدخل في صراع مع هويات أخرى. ونفس الأمر نجده عند الليبراليين الذين لا يتصورون أن الموضوعية الاجتماعية لصيقة بوجود علاقات السلطة. بعبارة أخرى يرفضون القبول بأن الموضوعية الاجتماعية هي سياسية في هيئتها الأخيرة.

وهذا ما تغطيه عبارة "المكون الخارجي". فهذا الأخير سكه الكاتب هنري يتاتين بالرجوع إلى مصطلحات دردا مثلاً "الهامش" و"الآثر" و"الاختلاف". فالمفهوم يشير إلى إن بناء الهويات يقتضي تأسيس الاختلاف المرتبط أشد الارتباط ببنية تراتبية (شكل ومادة، أبيض واسود، رجال وساء..)

عندما نفهم بأن أية هوية تتأسس على اختلاف مع أخرى الذي يجعل من الآخر خارجاً، آنذاك يمكن صياغة التقابل بين العدو والصديق بطريقة جديدة التي اعتمد عليها شमित كثيراً في فهم لماذا العلاقات

الاجتماعية لصيقة كثيراً بمفهوم الصراع. كما أشرت سابقاً فالهويات السياسية هو هويات جمعية تمثل النحن في مقابل الهم. هذا يعني بالضرورة أن أية علاقة هي صراعية؛ بالمقابل هناك إمكانية دائماً لأن تتحول هذه العلاقة إلى تقابل بين الصديق والعدو. فهذا الأمر يتحقق عندما يصبح الاختلاف الذي يجسده الهم يهدد هويتنا وجودنا. انطلاقاً من هذه النقطة فعلاقة النحن / الهم سواء أكانت دينية أو عرقية أو اقتصادية تصبح مصدر النزاع والصراع. فالعنصر الأساسي الذي يمكن الاحتفاظ به هو أن شرط إمكانية تكون الهويات السياسية يمثل في نفس الوقت الشرط استحالة اندثار مفهوم الصراع والنزاع في المجتمع. فالبعد الصراعي هو محتمل في أي مجتمع كما يحب أن يشير إلى ذلك شमित. فهذا البعد الذي اسميه "السياسي" الذي يجب أن يميزه عن "السياسة" أي مجموع الممارسات والمؤسسات الهادفة إلى إقامة نظام سياسي المنظمة للتعایش الإنساني في شروط دائماً صراعية. من أجل توظيف المصطلح الهيدغري يمكن القول بأن السياسي يتموقع في انطولوجيا، أما السياسة فهي تنتهي إلى مجال الحياة المعيشة للإنسان.

التعددية الصراعية

فالاختبارات السابقة ترنو إلى الكشف عن مصدر قناعاتي؛ حتى نفهم طبيعة السياسة الديمقراطية و الرهانات التي

نزيل الصراع من المجتمعات الديمقراطية , بحيث أن الديمقراطية نفسها جاءت لتنظمه وتشرعنه. وكذلك فالديمقراطية تفترض النظر الى الآخرين ليس باعتبارهم أعداء وإنما خصوم؛ حيث يكن الصراع الفكري بينهم قويا وبعبارة أخرى يلزم ان لا ياخذ النزاع شكلا "لصراع بين الأعداء" ولكن صراعا بين الخصوم. وهكذا يمكننا القول بان غاية السياسة الديمقراطية هو تحويل الصرع بين الأعداء إلى صراع بين الخصوم.

فالمقولة المركزية للسياسة الديمقراطية عليها ن تكون مقولة الخصم. بمعنى المخالف الذي نتقاسم معه قيم الحرية والديمقراطية ونختلف في المعنى الذي يعطيها لها. فالخصوم يتواجهون لأنهم يتنافسون على اي تأويل لتلك المبادئ عليه ان يصبح مهمنا. لكن لا يشكون في مصداقية الخصوم ولا يمنعونهم من الترويج لأفكارهم لدى الشعب. فهذه المواجهة بين الخصوم هي ما اسميها الصراع بين الخصوم الذي يؤثر على الديمقراطية الصلبة.(شانطال موف تناقض الديمقراطية لندن).

المهمة الأساسية في هذا النموذج ليست إقصاء المشاعر الجماعية أو إبعادها إلى المجال الخاص، بغية تحقيق إجماع عقلائي في الفضاء العمومي ؛لكن بالأحرى ارضائها بخلق أشكال هويات جمعية حول أهداف ديمقراطية.

علما مواجهتها, يجب ان نتجاوز البراديجمين السائدين في النظرية الديمقراطية. فالنموذج المؤسس على تجميع المصالح يعتبر الفاعلين السياسيين في سياق بحثهم عن مصالحهم الشخصية يحققون المصالح العامة. بالنسبة للنموذج ألتشاوري يعتمد على دور العقل والاعتبارات الأخلاقية. فهذه النماذج تناست دور ما نسميه بالمشاعر الجمعية. إذ أننا لا يمكن ان نفهم السياسة الديمقراطية بدون ان ناخذ بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه المشاعر الجمعية في تكوين الهويات الجمعية. لهذا اقترح نموذجا جديدا للديمقراطية اسميه "الديمقراطية الصراعية". فهذا النموذج سيعالج كل القضايا التي تركاها النموذجين السابقين . بإيجاز فهذا النموذج نقدمه كالتالي: وجود السياسي كما عرفته سابقا باعتباره الرهان الأساسي للسياسة في المجتمعات الديمقراطية يرتبط أساسا بتدجين العداوة أو المجهود المبذول لنزع فتيلة الصراعات في علاقات الإنسانية. حقيقة فالسؤال السياسي الأساسي ليس هو كيفية الوصول إلى الإجماع العقلاني اي إجماع نصله بدون إقصاء مادام يمكننا تكوين هويتنا الجمعية ال "نحن" بدون الرجوع إلى ال "هم". وكما اشرنا إلى ذلك سابقا فالأمر مستحيل. فالمسألة السياسية القوية هي تحديد طريقة للتمييز بين "النحن" و "الهم" و أن تكون متلائمة مع الاعتراف بالتعددية. لا يجب ان

فالتركيز على الإجماع والنفور من المواجهة يؤديان الى لامبالاة الجماهير سياسيا. لهذا السبب فالمجتمع الديمقراطي بحاجة ماسة الى نقاشات سياسية حقيقية حول مختلف البدائل. اذن يجب التوفر على هويات سياسية مختلفة تدور حول تيارات متعارضة او بتعبير نيكلاس لومان يجب الحصول على تمييز من القمة اي اختيار حقيقي للسياسات المقدمة من طرف الحكومة و المعارضة. بحيث ان الإجماع ضروري فيجب ان يواكب من طرف الاختلاف.

فالإجماع حقيقة هو لازم بخصوص المؤسسات المكونة للديمقراطية والقيم الأخلاقية السياسية المحفزة للتيارات. لكن هناك دائما اختلاف حول المعنى المعطى لهذه القيم والطريقة التي بإمكانها ان تطبق هذه القيم. في الديمقراطية التعددية فالاختلافات ليست شرعية فقط بل هي أساسية. بحيث يتجمع المواطنون بطرق مختلفة، بالإضافة إلى انها هي المادة الأساس في السياسات المناقشة. فحينما تغيب الدينامكية عن الديمقراطية لا يمكن للمشاعر الجمعية ان تتمظهر بطريقة ديمقراطية. فعلى هذه الأرضية تنمو مختلف أشكال هويات وجودية متمحورة حول الدين أو العرق أو حول قيم أخلاقية لغير متصالحة فيما بينها.

لتفادي اي سوء الفهم، تجدر الإشارة إلى ان مفهوم الخصم الذي استعمله يختلف كلية عن ما نجده في الخطاب الليبرالي. على عكس ما تفترضه الليبرالية فالطابع الصراعى لم يزل بل سمينا به الى مرتبة عالية. فما يعنون به الليبراليون الخصم فهو في الحقيقة منافس. فيتصورون المجال السياسي على انه مجال محايد، حيث تدخل كل التيارات في تنافس. فهدف هذه التيارات هو ازاحة الخصوم من أمكنتهم ليحتلوها فقط بدون معالج مشكلة الهيمنة او التغيير العميق لعلاقات السلطة. بإيجاز لا يتعلق الأمر سوى بتنافس بين النخب. في النموذج الصراعى فالعكس هو الحاصل فالصراع بين مشاريع هيمنة لا يمكنها الالتقاء عقليا واحد من تلك المشاريع يمكنها ان تنتصر. فالمواجهة حقيقية لكن تنظم حسب القواعد والإجراءات الديمقراطية المقبولة من طرف الخصوم.

فالمنظرين الليبراليين غير قادرين ليس فقط القبول بان هناك نزاع اجتماعي أصيل وليس هناك إمكانية للوصول إلى إجماع عقلائي للمشاكل السياسية لكن أيضا تصور الدور الإدماجي للصراع في المجتمعات الديمقراطية. فلا وجود لديمقراطية نشيطة بدون صراع الأفكار. حسب هذا الرأي فيوجد دائما خطر تعوضه الديمقراطية بمواجهة بين قيم أخلاقية لا يمكنها التصالح وهويات جوهرية.

خارج ثنائية اليمين واليسار

فما يلاحظ من احتفال بمحو التباينات بين اليمين واليسار يثير فينا الشك . ونفس الامر ينطق على الذين يقترحون تصورا سياسيا خارج ثنائية اليمين واليسار.

فالديمقراطية لكي تقوم بدورها عليها ان تركز على المواجهة التي تكون أحيانا قوية محتدمة بين مختلف التشكيلات السياسية. فصراعات الخصوم يمكن ان تأخذ أشكالا مختلفة ومن الوهم الاعتقاد بإمكانية زوال الصراع. حتى تتمكن من تحويلها إلى نوع من صراع الخصوم بحيث تتمحور الصراعات حول هويات ومنظورات سياسية متعارضة.

وفي هذا السياق يجب ان نظهر النتائج السلبية لبعض لأطروحات السائدة. وأشار بالذكر إلى أطروحات اولريش بيك وانطوني غيدنز التي تعتبر اية محاولة للدفاع عن النموذج صراع الخصوم هو محاولة يائسة.

فالنموذج المتمحور حول الصديق- العدو في المجال السياسي يعتبرونه مرتبطا بالمرحلة الصناعية الكلاسيكية أي الحداثة الأولى. فنحن مقبلين الآن على طور جديد من الحداثة سموها "تأملية". حيث هذه المرحلة يتركز فيها الاهتمام على ما "تحت السياسي" المنشغل بقضايا الحياة والموت.

فهذا التصور يعتمد على قناعة التي هي أساس الديمقراطية التشاورية حيث من

الممكن إزالة الطابع الصراعي عن السياسية. فعلاقة صديق - عدو تم محوها سابقا. يمكن القول بان في مجتمعاتنا ما بعد الصناعية لا نجد هويات جمعية مؤسسة على التعارض بين نحن والهم. فالحدود السياسية التقليدية تلاشت اذن يجب حسب بيك "إعادة اختراع السياسة". بالإضافة إلى ان النسبية المعممة والشك التي تتفوق اليوم تمنع من ظهور العلاقات الصراعية. سنلج مرحلة مزدوجة حيث لا احد يمتلك الحقيقة وبالتالي تنضج شروط ازدهار العلاقات الصراعية. هكذا بالنسبة له فلاشيء يدفع بوجود علاقات صراعية. فاية محاولة بالتفكير بخلفيات اليمين واليسار وتحديد الخصم ستبقى بدن قيمة. ستكون قديمة بتعبير طوني بلير تغيير "العامل القديم".

فالبعد الصراعي للسياسة مفروض انه ينتهي إلى الماضي. فالساعة اتية لتكون الديمقراطية توافقية وغير مسيسة. فالمصطلحات الأساسية للخطاب السياسي من الآن فصاعدا هي الحكامة الجيدة والديمقراطية غير الحزبية. لكن على العكس يمكن ان نعتبر ان عجز الأحزاب السياسية التقليدية عن تقديم هويات متمحورة حول منظورات متعارضة هو السبب في شعبية أحزاب اليمين الشعبوية. في الحقيقة فالأحزاب الشعبوية لليمين فهي وحدها قادرة على تعبئة المشاعر الجمعية وإبداع أشكال

والسياسية لظهورهم، وهذا يتطلب نظرية تفترض وجود البعد الصراعى للسياسة.

السياسة في المرجعية الاخلاقية

من المهم القول بان الإدانة الأخلاقية لليمين المتطرف لن توقف تزايد قوته وشعبيته. وهذا ما يفسر بان الجواب الذي نقدمه لهذه الظاهرة ليس فعالاً. فردود الأفعال الأخلاقية تمثل صدى " لما بعد السياسة " والأمر ليس مفاجئاً. هذا يعنى بان دراستها تعطي إمكانية لفهم الطريقة التي تظهر بها مختلف الصراعات السياسية. كما اشرت سابقاً فالخطابات السياسية السائدة تتمسك بنهاية الخصام السياسي وقدم المجتمع التوافقي خارج ثنائية اليمين واليسار. لكن كما راينا سابقاً فالسياسة تفترض دائماً وجود النحن مقابل الهم. لهذا فالإجماع الميجل من طرف المدافعين عن ديمقراطية غير حزبية لن يمكنهم من التخلص من تحديد حدود جديدة او محاولة تعريف الخارج اي تحديد الهم لضمان توافق النحن. وهؤلاء الهم ما نصفهم باليمين المتطرف. فهذا الأخير يتكون من مجموعات وأحزاب مختلفة تتباين ما بين الحركات المتطرفة مثل النازيين الجدد وأحزاب اليمين التسلطي بالإضافة إلى الأحزاب الشعبوية لليمين. فتركيبهم يتميز بعدم التجانس مما يجعلنا عاجزين عن فهم طبيعة وأسباب ظهور اليمين الشعبوي الجديد حتى ولو ادت إلى ضمان الديمقراطيين الأشداء.

جماعية للهوية، بخلاف الذين يعتقدون بان السياسة تتحرك لداعي فردانية فهو واعون حقاً بان تشكيل هوية النحن مقابل الهم.

وهذا ما يستلزم تكوين هويات جمعية. فممكن قوتهم تكمن في تمحور الهوية حول مفهوم الشعب، اذا اضعنا إلى هذا تحت ذريعة الحداثة فالأحزاب السوسيو ديمقراطية تمثل مصالح الطبقات المتوسطة ولا تلتفت إلى الطبقات الشعبية. فلا نتفاجأ من تزايد الاغتراب الجماعي للمجموعات التي تعاني من الإقصاء والظلم الاجتماعي. في سياق غياب بديل للعودة الذي يجب فيه ان نقبل بكل الاملاءات، اذن ليس من المدهش ان يتزايد الإقبال على القائلين بوجود البديل وإمكانية إرجاع السلطة للشعوب، عندما تفقد السياسة الديمقراطية قدرتها على اثارة نقاش حول الطريقة التي ننظم بها حياتنا المشتركة وتقف فقط على ضمان الشروط الضرورية لعمل فعال للسوق. فتجتمع هذه الشروط لتدخل الديماغوجيين الموهوبين. فجزء من نجاح الأحزاب اليمين الشعبوية يرجع الى ترويج الأمل بالتغيير. بالفل فهو امل واهم لانه مؤسس على مقدمات خاطئة واليات اقضاء غير مقبولة التي تلوح بورقة المهاجرين. لكن ماداموا هم الوحيدون الذي يوظفون المشاعر الجماعية فهم يقدمون وحدهم البديل وتزايد شعبيتهم. لكسب التحدي لا بد من فهم الشروط الاقتصادية والاجتماعية

بالفعل منذ ان تخلت السياسة عن فكرة الخصومة السياسية فالهم الذين يمكن ان يضمّنوا النحن لا يمكنهم ان يصبحوا خصوما سياسيين.

فاليمين المتطرف أصبح الان نافعا: بحيث أصبح من الممكن وضع الحدود الأخلاقية لبين الديمقراطيين الطيبين وشيطنه اليمين المتطرف. الذي يمكن ان يدان أخلاقيا او بدل من ان ينافس سياسيا. لهذا فان الإدانة الأخلاقية وتأسيس نطاق صحي هي الأجوبة الضرورية على صعود التيارات اليمينية المتطرفة.

بالفعل أصحاب المقاربة "مابعد السياسية هم على خطأ. فمفهوم الصراع لم يتجاوز من قبل الاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بحقوق الإنسان او الايتيقا. فالسياسة باعتبارها صراعا مازالت حية ونشيطة حتى ولو انتشرت في المرجعية الأخلاقية. فالحدود بين النحن والهم لم تندثر بعد بل على العكس جددت بدون فتور. لكن مادامت هذه الحدود لم تتمظهر سياسيا فهي بحاجة إلى خلفية أخلاقية: من جهة هناك النحن الطيبون وهناك الهم الأشرار. فتخوفي هو ان تجذر السياسة في المجال الأخلاقي لن يسمح بظهور فضاء عمومي من النوع الصراعى الضروري لحياة ديمقراطية قوية.

فعندما نحدد الخصم أخلاقيا وليس سياسيا، فنحن نوجهه باعتباره عدوا وليس

خصما. مع الهم الأشرار يمكن إقامة نقاش من النوع الصراعى يمكننا من ازالته. يجب ان نكون واضحين من الآن فصاعدا بان المقاربة التي تعظم تجاوز علاقة عدو - صديق تؤدي في الحقيقة عن طريق ابداع هم باعتبارهم أعداء مطلقين إلى دعم النموذج الصراعى الذي اعتبر مع ذلك ميتا.

عوض العمل على تأسيس فضاء عمومي صراعي من شأنه دعم الديمقراطية. فالذين يعلنون نهاية الصراع في المجال السياسي لصالح المجتمع التوافقي فهم يعرضون مستقبل الديمقراطية لخطر.

فهم بذلك يهيئون الأجواء لظهور التيارات السياسية الصراعية التي لا تمر عبر قنوات المؤسسات الديمقراطية. بدون تغير عميق لتصورنا للسياسة في مجتمعاتنا الديمقراطية وبدون محاولة جادة للجواب على المشكل المطروح بغياب اشكال الهوية تسمح بتعبئة ديمقراطية للمشاعر الجماعية فالتحدي المطروح من قبل اليمين المتطرف لن يندثر بالرغم من التراجع الذي تعرفه في هولندا والنمسا.

حدود سياسية جديدة ترسم في اوروبا بحيث أصبح التمييز القديم بين اليمين واليسار يعوض لصالح تمييز اخر غير مثمر من الناحية الديمقراطية. لهذا من المهم التراجع عن وهم المجمع التوافقي وإبداع فضاء عمومي من النوع الصراعى. بتحجيمنا

لنداءات العقل و الاعتدال و التوافق يتبن
ان الأحزاب السياسية الديمقراطية لا تفهم
منطق السياسي. لا يفهمون بان عليهم
التصدي لليمين الشعبوي بتعبئة المشاعر
الجمعية لتكون في خدمة الديمقراطية. ما
لا يفهمونه هو ان السياسة في المجتمعات
الديمقراطية عليها ان تشتغل على الرغبات
والاستثمارات الجمعية. عوض مقارنة المصلحة
بالإحساس والعقل بالمشاعر :عليهم تقديم
أشكال جديدة للهوية من شأنها منافسة تلك
المقدمة من طرف الأحزاب الشعبوية. هذا لا
يعني ان نزيل العقل من المجال السياسي ,لكن
يجب ان تكون مكانته مفكر فيها من جديد. .
انا مقتنعة بان رهان هذا المشروع لن يصب
إلا في مصلحة الديمقراطية.

المراجع:

1-Jurgen habrmas reply to symposium
participants cardozo law review vol 14
n 4-5 p 1493
Carl schmitt la notion de politique
theorie de partiszn paris calmann levy
1972 p 117
Ibid op cit pp 75-76
Chantal mouffe the democratic paradox
londres verso 2000